مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣

النصب على الخلاف
في ضوء نظرية العامل النحوي

الدكتور فارس محمد عيسى *

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمّان، الأردن

تاريخ استلام البحث ٢٣/٩/١٩٩٢ تاريخ قبوله للنشر ٢١/٤/١٩٩٣

ABSTRACT

This research aims to discuss a specific trend in Arabic grammar in its early stages, Atrend hinted at by Al-Basriyyen and firmly established by Al-Koufiyyen, that is the governing elment of "Al-Khilaf" which has been considered as an ideal governing element which affects semantics in general, and meaningful accusative case in particular.

Within this framework, I set out to underline the main concepts that directed the Arabic grammarins when they based their grammar rules.

I have examined their views on causality, governing element and parsing, mainly accusative sign, as it is closely related to the issue of "Al-Khilaf" that touches both semantic and syntactic.

I have also pointed out and discussed the main issues that related with this phenomenon and then concluded that "Al-Khilaf" is agoverning element dictated by the realism of flexibility and actuality of language.

All this indicates that reducing the chances depending on other geverning elements relying on interpretation or implication is possible.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة اتجاه مخصّص من اتجاهات النحو العربي في طور أوّل من أطوار نشأته، ألمح إليه البصريون وأصّله الكوفيون بعدهم، وهو عامل الخلاف، الذي عُدّ عاملاً معنوياً، كان له أثر في الدلالة بشكل عام، وفي النصب الدّالّ بشكلٍ خاص.

وقد وجدتني مُلْزَماً في هذا الإطار بإبراز مجمل أنظار النحاة – بإيجاز – في المحددات التي انطلقوا منها في وضع أنحائهم. فتكلّمت على آرائهم في العلّة والعامل النحْوي، والحركات الإعرابية، وأبرزت من هذه الحركات حركةَ النصب، لما لها من اتصال وثيق بموضوع الخلاف، هذا الخلاف الذي سُمّي بمسمّيات مختلفة تدلّ كلّها على مضمونه العام، وهو الخلاف أو المخالفة، أو الاختلاف بين لاحق وسابق في معنى أو مبنى، كما نجد في أطواء البحث أنّ بعضهم أطلق عليه اسم «الصرف» أو «الخروج»، إضافة إلى مشتقات الخلاف.

وأبرزت المسائل الرئيسة التي كان عاملُ الخلافِ أصلاً فيها، وناقشت الآراء التي عَرَضْتُ لها بما أسعف من توفُّر عليها، حيث استخلصت خلال ذلك وبعده أن الخلافَ عاملٌ أمْلَتْهُ واقعيةُ اللغة والإحساس بقدرتها على التشكّل والمرونة، وإشارة الى إمكان الاقتصاد في استخدام العوامل التي عوّلت على التقدير والتأويل.

جهد أوائل النحويين العرب في تأصيل النحو العـربي وتثبيت أصوله، وتنقية نصوصه منذ نشأته، واقتضى حِرْصُ المهتمين على بنائه خالياً من الهَنات أن يكتنف مسيرتَه تطارحُ الآراء ومناقشتها، والاختلاف فيها عن قصد أو عن غير قصد.

وعلى الرغم من أن جُلّ النحاة تخرّجوا في مدرسـة واحدة، مدرسة السماع والقياس، إلا أن مـواطن الاهتمام تمايـزت، فغلّب نفـرٌ منهم جانـبَ السماع، وجعلوه معيـارَ الصحـة والأصالة، ومال النفر الآخر الى ا لقياس وجعلوه ميزانَ الدّقة والعدْل، مراوحين في ذلك بين المسّ والإيغال، حتـى يمكن أن نقول إن كثيراً من رادة هـذا النحو شكّلـوا محاورَ في النظر النحوي، فعُرف لكل منهم اتجاه، مع تداخل هـذه الاتجاهات حينا، وتعارضـها في كثير من الأحيان.

وقد أنبأتنـا النصوصُ التي وصلت إلينا منبثّة بين الكتب التي أرَّخت لمسيرة النحـو ما كان لمناهج أعلام النحو من سمات تحدّد أنظارهم.(١)

كما أن استقراء مسـائل النحو التي دقّق فيهـا هؤلاء العلماء أو تناظـروا فيها دلّت على أنهم اهتمـوا بالمبنى اهتمامـاً بيّناً، فـدارت كلّهـا حول ثـوابتَ وأصولٍ تنحـو إلى التركيب وملابسات الشّكْل.

وكان الاتجاهُ إلى التعليل سمةً مميّزة للنحاة، فاستقصوا العلّة قصْداً لتعينهم على تبرير الظواهر الإعرابية والمتغيرات التركيبيـة، ولكن السّعْيَ وراء مَنْطَقَةِ النحو دفع الى الإيغال في الْتماس العلّة وتطلُّبها المُلِحّ، فتشعّبت وتراكبت وتعقـدت، وشكّلت جانباً من النحو ومكان شبهةٍ ونَظَر، وكأنها كانت تُدرس لذاتها وحسب.(٢)

ولم يندفع كلّ المشتغلين بالنحـو العربي الى هذا المسْلك، فقد دلّت أحـداث النحو خلال مسيرته الطويلة على أن مفهـوم العلّة كان مختلفاً وطبيعة الأخذ بها كـانت متفاوتة، فرأى الخليل العلّة اجتهاديّة شخصيّة(٣)، ونظر إليها ابن جنّي وسيلة للتفسير العقلي لما تنطق به العـرب على سجيتهم، وهي مواطئـة للطّباع، إلا أن بعض هـذه العلل ضعيفة «ولـو تكلّف متكلّفٌ نقْضَها لكان ذلك ممكناً»(٤)، وقسم العلّة الى ضربين، «أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّلـه إلا أنه على تجسّم واستكراهٍ له».(٥) ومن جهة أخـرى فقد أخـذ ابن مضاء على النحاة إسرافَهـم في التعليل، ووَلَعَهم به واختراع

تخريجاته، وبخاصة العلل الثواني والثوالث.(٦)

وارتبط بنزعة التعليل فكرةُ العامل، فرأى النحاة أن تأثير وحدات اللغة بعضها في بعض وترتيبها الخاص هو تأثير العامل في المعمول، والإعراب هو الأثر.(٧) كما قسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية، فكانت العوامل اللفظية أكثر وأشْيَع، إذ تواضع النحويون على ثمانية وتسعين عاملا لفظيًّا، وعاملين معنويين فقط.(٨)

ومن هنا كان العاملُ اللفظي والمعنوي مثارَ جدل بين النحويين عامة، وبين الكوفيين والبصريين خاصة، وكان البصريون أشدّ تمسّكا بقانونه الصارم، في حين لم يشتطّ الكوفيون في تطلّبه وفلسفته، فمالوا إلى العامل الحسّي المباشر وتجافَوْا عن التقدير والتأويل.(٩)

وقد لفتت ظاهرةُ العامل وما تُحدثه من آثار (حركات الأواخر) أنظارَ النحاة على مرّ العصور، فنقدها بعضهم، ورأوا أن العامل في هذه الحركات إنما وُجد للتخفيف الصوتي عند وصْل الكلام، وهذا ما ذهب إليه قُطْرُب، حين قال : «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يُبطِئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام»(١٠). وهو رأي ألمح به سيبويه عن الخليل، قال سيبويه : «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل الى المتكلّم به».(١١) فعلى ذلك فإن الحركات ليست إلا لتلبّي مَطْلَبا لفظياً أو تعالج مشكلةً صوتية.

أما ابن جني فقد كان له رأي مختلف، قال : «ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فِعْل المتكلّم بمضامة اللفظ للنّظم أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح.»(١٢) ثم رجّح جانب العامل المعنوي فقال : «فالمعنى إذاً أشْيَع وأسْيَر حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي، فاعرف ذلك».(١٣) وأيّد الرضي ابن جني بقوله :

«فالموجد – كما ذكرنا – لهذه المعاني هو المتكلّم والآلة العامل ومحلّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني

ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل»(١٤).

وتمرّد ابن مضاء على العامل بِرُمّته ورَفَضَه، فقد قال : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصْب والخفْض والجزْم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنويّ»(١٥) ثم قال : «وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عواملَ إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك»(١٦).

وقد انحصر فعل العامل النحوي، في معظم الرأي، لتفسير الحركة الإعرابية التي تلابس أواخرَ الكلمات، أو لتفسير خصيصة من أبرز خصائص العربية، وهي الإعراب الذي يتمثّل في الحركات الإعرابية رفْعاً أو خفْضاً أو نَصْباً، إذ عدّها النحاة في مختلف العصور عمادَ النحو، أو الجزء الأهم فيه.

وكان لكثير من العلماء القدامى آراء في دلالات الحركات الإعرابية على المعاني النحوية وكادوا يجمعون على أن حركات الإعراب تنبئ عن المعاني النحوية، كما تُميَّزُ بها المعاني ويوقَفُ بها على أغراض المتكلمين. إضافة إلى أنها - كما رأى بعضهم - ضرورية لوصل الكلام.(١٧)

كما قامت آراء أكثر المحدثين في عوامل الحركات الإعرابية ودلالاتها على هَدْي من آراء النحاة الأوائل، وقد تمسّكوا في أغلب تصوّراتهم بأن الحركات من أثر المتكلم وحاولوا إبراز دور المعنى في التركيب اللغوي.(١٨)

وعلى الرغم من هذا الإجماع أو شبه الإجماع على أهمية الحركة الإعرابية في الدلالة على المعاني النحوية أو أغراض المتكلمين، فإن الآراء اتجهت الى أن هذه الحركات الإعرابية لا تُعين على تحديد المعاني منفردة، وإنما هي قرينة، بل هي من أوفر القرائن حظًّا في الإبانة عن المعنى، وقد رأى الدكتور تمّام حسان أن تضافر القرائن هو البديل المنهجي للقوْل بالعامل النحوي، وهذه القرائن هي بمثابة حرّاس متعددين لأمن اللبس، بدلاً من حارس واحد وهو العلامة الإعرابية.(١٩)

وأخذ الدكتور عبد الستار الجواري على النحاة نظرتهم السطحية الآلية التي تجد لكل مرفوع رافعاً، ولكل منصوب عاملَ نصب، ولكل مخفوض عاملَ خفْض، وتلك القواعد

العامة التي استنبطت على هذا الوجه، عقّدت القواعد وأكثرت فيها الشّعب والفروع، ورأى أن معنى العمل في النحو هو الذي يجب أن يكون موضع العناية والتقدير، وأن العلاقة المعنوية هي التي تربط بين أجزاء الكلام عندما يؤلف، وتبين مواقعها من التركيب.(٢٠)

ولعل الدكتور محمد حماسة لم يخرج على هذا الاجتهاد، فيرى أن مضامة اللفظ هي النظام اللغوي بأوسع معانيه، وأن نظرية العامل قد شغلت النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، ولكنه رأى أيضا أن الاتكاء على الإعراب يكون – أحياناً – لغايات إبلاغية يتطلّبها الموقفُ اللغوي.(٢١)

ورأى الدكتور خليل عمايرة أن الحركة الإعرابية يمكن أن ينظر إليها من جانبين هما عماد الدلالة، وركن التفسير في أغلب التراكيب النحوية على اختلاف أنماطها، أما الجانب الأول فيتّصل بالحركة الإعرابية التي تحدُث اقتضاءً لدخول عنصر تحويل طارئ. وأما الجانب الثاني فيعدّ الحركة العربية عنصراً تحويليّاً بذاتها. فيُحدث وجودُها، في تراكيب خاصة، أساليبَ خرجت على النمط اللغوي الأصل (التوليدي) إلى نمط آخر تحويلي.(٢٢)

وشكّ الدكتور نهاد الموسى في دلالة حركات الإعراب – دائما – على معانٍ نحوية، وإلا فما تفسير المعاني التي يكون عليها المبنى في تراكيب متغيرة؟ كما يدعّم هذا الشكّ تداخل علامات البناء وحركات الإعراب في أنظار النحاة ولغات القبائل، الذي يمثل تطور نظام الإعراب في صور متباينة، إضافة إلى أن المعنى النحوي الواحد قد تتعاوره حركات إعرابية متعددة، فسبّب هذا الاضطراب اضطراباً في حركة الإعراب ونظامه، وأخذ يخلي الطريق لقرائن لغوية أخرى تقوم مقامه وتؤدى دوْره.(٢٣)

ومجمل القول، انه لا يمكن إنكار العامل دُفْعَةً، ولا التسليم بكل ما جاء به العرب، فهناك عوامل أساس لا يمكن الاستغناء عنها وإن اختلفت المسميّات، فنظْم الكلم وعناصر التحويل عوامل، وتراكيب اللغة التي تواضع عليها الأوائل تخضع لعوامل، لكن هذه العوامل التي نراها أساساً لا بدّ منه، لا تفسّر الظواهر النحوية التي تشيع في التواصل اللغوي بين المتكلمين باللغة، كما هو الحال في الأساليب الإفصاحية أو الانفعالية أو التعبيرية. كما أن الالتزام بظاهرة الإعراب، التي تشكّل أبرز خصائص العربية، أمر لا بدّ منه عند درس العربية أو تدريسها ويبقى العامل «الإطار العريض الذي سمّيت أبواب النحو على أساسه، وهو الدائرة التي كان يحْتكم إليها في تفسير كثير من القضايا النحوية

التي عرضوا لها، ولكن التوازن بين الشكل والمعنى في كل الأحوال أمر لم يكن ميسوراً دائماً.(٢٤)

وكانت العوامل التي تفسّر ظاهرة النصب من الأمور التي تسترعي الانتباه، مع أنها تستوعب أغلب أبواب النحو، وتكاد هذه الظاهرة تتمرّد على العوامل الحسية الظاهرة المباشرة، وتخضع في أغلب الأحوال إلى تفسير لا يخلو من التقدير والتأويل الذي يسفّ بالمعنى أو يُخرج الأسلوب عمّا وُضِعَ له.

ومجمل تفسيرات النحاة التي تتصل بالفتحة تدور في إطار المبنى، فذهبوا إلى أن الفتحة أخفّ الحركات وأكثرها دَوَراناً على اللسان، والعرب يقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفّون، فخصّصت الفتحة للفضلات أضعف العُمد، كما أن بعض العرب كانوا ينزعون إلى النصب إذا اختلفوا.(٢٥) ومن ناحية أخرى فقد أضاف ابن الطراوة عاملاً آخرَ جديداً سمّاه «القصد إليه» فالفتحة عنده تعبير عن القصد والمعنى في كثير من حالاتها.(٢٦)

كما دَرَس المحدثون ظاهرة النصب وتتبعوا مواقعها في التركيب النحوي(٢٧)، وكان من هذه الآراء أن الفتحة في حالات محدّدة تكون أثراً لانتقال الحدث الكلامي من أسلوب إلى آخرَ مقصودٍ لمعنى معروف(٢٨). وما قاد هؤلاء إلى ذلك إلا الاهتمام بمسألة المعنى والتخفيف من تسلّط العوامل على المبنى أو الشكل.

وكان الكوفيون من البناة الأول الذين تنبّهوا إلى أهمية المعنى، وعَزَفوا - على نحو ما - عن كل ما يقود إلى التقدير والاهتمام بالتركيب، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأنهم مع ميلهم الواضح إلى القراءات القرآنية وشواهدها، كان يلزمهم القناعة بالمعنى الواضح الذي لا لَبْس فيه. فلا يحيد عن معاني القرآن أو ينحرف بها. فلا بد إذاً من الالتزام بهذا التوجه.

ومن ناحية أخرى فإنهم آمنوا منذ البداية بالواقعية اللغوية، من قولة الكسائي : «أي كذا خُلِقت»(٢٩)، إلى قولة الفراء «ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل»(٣٠)، وهذه سمة غلبت عليهم.(٣١)

وقد لخّص الزبيدي منهج الكوفيين في توجيه الإعراب نحو المعنى بقوله : «قال أبو العباس أحمد بن يحيى : العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صحّ قول الفرّاء لأنه

عمل العربيـة والنحو على كلام العـرب، فقال : كلّ مسألة وافق إعـرابها معناها، ومعنـاها إعـرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبـويه الغلـط؛ لأنه عمل كـلام العرب على المعـاني، وخلّـى عن الألفـاظ، ولم يوجد في كلام العـرب ولا أشعار الفحول إلا مـا المعنى فيه مطبّق للإعراب، والإعراب مطبّق للمعنى. . .»[٣٢].

ولعلّ هذا المنهج هو الذي وجّه الكوفيين إلى الاتكاء على عامل الخلاف، هذا العامل الذي وفّر جهـداً كبيراً من التقدير والحذف والتعليل مما لا يـؤدّي فائدة تذكر للـدرس النحوي بأكمله.

وليس هذا العامل من ابتكار الكوفيين وحدهم، بل إن نحاة قدامى قالوا به، واستأنسوا به في تفسير النصب في بعض القضـايا اللغـوية التي عرضـوا لها. كما وردت مصطلحات الخلاف والمخـالفـة والخروج والصّرف بمعنى واحد هـو (الخلاف) في أغلب كتب النحـو الأصول :

فقد عدّ **سيبويه** نصب المضـارع في نحو : مـا أتينـا فتحدّثَنـا، على الصرف، فالثـاني (تحدثنا) مصروف عن الأول (أتينا)، إذ الأول ماضٍ والثاني مضارع، وكذلك في نحو : ألم تأتنا فتحدثَنـا، فقد اختير النصب لأن الثاني لم يكن على الأول[٣٣]. كما ذكر سيبويه هذا المعنى في باب المستثنى، فقال : «هذا بابٌ لا يكـون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخْرَج مما أدخلت فيـه غيره، فعمل فيه ما قبلـه كما عمل العشرون في الدرهم حين قلـت : له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله. . .»[٣٤]، ومثل ذلك كان تفسيره لما ينتصـب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو[٣٥]، ومثل ذلك قال **السيوطي** في نصب المستثنى «إنه انتصب لمخالفته الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول»[٣٦].

وقد ناقش **ابن يعيش** نصب المضارع بعـد أو والواو والفـاء، فذكـر رأي الكوفيين في النصب بعامل (الخلاف)، وذكـر أنّ الخلاف يعني عدم المشاكلـة (المماثلة) في المعنى[٣٧]. أما **الرضي** فإنـه رادَفَ بين الصرف والخلاف فقال «إنـه نصب على الصّرف بمعنى قـولهم نصب على الخلاف سواء[٣٨].

كما نجد آراء مفسرة لهذا المصطلح عند **ابن الأنباري** الذي رأى أن النصب في نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن على الصرف، وذلك لأنّ الثـاني مخالف لـلأول. . . وذكر أنـه لما

«كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفتُه للأول وصرفُه عنه ناصباً له».(٣٩).

أما **الفراء** فقد وضّح الصّرْفَ بأنه «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها»(٤٠)، وسمّى هذا الصرف الخروج(٤١).

أما المحدثون فلم يفرّقوا بين هذه المصطلحات إذ رأوا أن ملاك الصّرف والخلاف واحد(٤٢)، وأن الاستثناء أو المخالفة أو الخروج يمكن أن تعبّر في مجملها عن وظائف لغوية وشكلية للخلاف(٤٣).

وبهذا فإن المراد من الخلاف مخالفة الثاني الأول من حيث إنه لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه(٤٤).

وإنّ دمْجَ هذه المصطلحات (المخالفة أو الخلاف، والصرف، والخروج) أمرٌ ممكنٌ، لأنها بمعنى واحد. وسترد هذه المصطلحات على هذا النحو في أطواء مناقشة المسائل التي اتجه الكوفيون في تفسير النصب فيها إلى الخلاف.

ومن المسائل التي رأى الكوفيون أن عامل النصب فيها على الخلاف نصب الظرف الواقع خبراً، نحو : زيد أمامك.

فقد ذهب البصريون إلى أن الظرف (أمام) ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك، أو ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير فيه : زيد مستقر أمامك. وما دفع البصريين إلى هذا التقدير إلا ما استقر في أعرافهم النحوية من أن الظرف على تقدير (في) والجار والمجرور لابدّ لهما من شيء يتعلّقان به، والتعلّق يكون بالأفعال ظاهرة أو مقدّرة، ومن ثَمَّ أصبح الفعل عاملا في الظرف بعد حذف الجار فانتصب. وهذا النظر يتعلّق بالشكل أو بالمبنى، فلا بدّ لهم من تفسير يتعلّق بالعامل الناصب، فلم يجدوا غير الفعل (استقر) أو شبهه (مستقر).

أما تفسيرُ الكوفيين فله مساسٌ بالمعنى، إذ انطلقوا من قاعدة أنّ الخبر هو عين المبتدأ فمثل : زيد منطلق، كان «منطلق» في المعنى هو زيد، أما في نحو : زيد أمامك، فلم يكن أمامك في المعنى هو زيد، فخالف الخبرُ المبتدأ في المعنى فانتصب ليكون التفريق واضحاً.(٤٥)

وقال الرضي : «وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو : زيد قائم، أو كأنه هو في نحو : وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو : زيد عندك، إن زيداً عنده، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًّا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر»(٤٦).

وعلّق ابن يعيش على حجّة البصريين بأن الدليل على تقدير (استقر) هو جواز وقوعه صِلَةً، نحو قولك : الذي في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة.(٤٧) وهو دليل آخر على أن البصريين تعلّقوا بعامل لفظي مقدّر له صلة بالمبنى وليس بالمعنى.

ونلحظ أن الخبر الظرف لا يؤدي وظيفة إسنادية، فليس عَلَمَ فاعلية، بل أدى وظيفة معنوية محْضة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل انتفى دور التركيب الإسنادي الذي قال به النحويون القدامى، ونادى به النحويون المحدثون ليكون حلاًّ لإشكالية وظيفية اللغة؟ ولابد أن نشير إلى أنّ الاستعمال الوظيفي لهذه اللغة يشير إلى أنّ هذه الظاهرة يؤيدها واقع الحال في كثير من الأنماط التي اختفت منها عواملها الأصول، وسلكت طريقها نماذجَ متفردةً خرجت على التقليد اللغوي السائد؛ كأساليب النداء والإغراء والتحذير والاختصاص. . . فخضعت للواقعية اللغوية وتمرّدت على العوامل اللفظية المقدّرة.

ولعلّ ثَعْلَباً أدرك تلك الهوّة بين النظرين الشكلي البصري والمعنوي الكوفي، فرأى أن الظرف «ينتصب لأن الأصل في قولك : (أمامك زيد) حلّ أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب واكتفي بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل».(٤٨) فكأنه بتصوره الفعل (العامل)، وقيام الظرف بمهمته في الدلالة على الزمان والمكان، يتصوّر الموازنة الحقيقية بين المبنى والمعنى، وقد وافق ثعلباً في هذا الاتجاه الفارسي وابن جني، إذ ذهبا «إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسْياً منسيّاً».(٤٩) وذهب ابن يعيش إلى أنه «لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضاً».(٥٠) ومن المعروف أن ابن السراج رأى أن شبه الجملة يمكن أن يستقلّ بموقع الخبر(٥١).

ولعلّنا نلحظ أن العامل الفعل لا يرفع الفاعل – في رأى بعض الكوفيين وعليه الكسائي وهشام بن معاوية. فالعامل الحقيقي هو معنى الفاعلية وعليه الأحمر(٥٢). كما أن العامل في

نصب المفعول هو الفاعل أو الفعل والفاعل معاً، أو معنى المفعولية[٥٣]، كل ذلك حتى يقلّل الكوفيون من الاهتمام بالمبنى.

وثلاثة أمور أخرى يجدر التنبّه إليها :

الأول : أن الكوفيين يروْن أن المبتدأ والخبر يترافعان[٥٤]، فلأحدهما تعلّق بالآخر، فموافقة الخبر المبتدأ ترفعه، ومخالفته إياه تنصبه.

والثاني : أن الخبر شبه الجملة (جاراً ومجروراً أو ظرفاً) هو عيْنه الخبر وليس له متعلّق. والبصريون يرون – كما ذكر – أن الظرف الواقع خبراً متعلق بفعل مقدّر.

لذا نجد الآراء متشبعة في رفع الظرف الواقع خبراً أو نصبه أوجدها عدم ثبات الرأي في عامله[٥٥]. ومن ناحية أخرى، ما بال هذا الخبر (الظرف) إذا تقدم على المبتدأ، فهل سيبقى العامل المقدر قائما؟ أي هل تكون جملة : أمامك زيد، اسمية أم فعلية أم ظرفية؟[٥٦] فقد اختلفت وجهات النظر، كما اختلفت في نحو : زيد قام، وقام زيد، وكذلك الأمر في تقدير في الآية : ﴿وإن أحَدٌ من المشركين استجارَكَ﴾، وقد تعين كون (أحد) فاعلا لفعل محذوف (مقدّر) عند البصريين، وفاعِلاً مقدّماً عند الكوفيين.[٥٧]

والثالث : أنّ تصرّف النحاة مع الخبر المرفوع الذي يصف المبتدأ أو يمثله مختلف، فلا تقدير، ولا مخالفة، كما في نحو قوله تعالى : ﴿غُدُوُّها شَهْرٌ ورواحُها شَهْرٌ﴾[٥٨]، وفي نحو : المسلمون جانب والمشركون جانب.

فقرينةُ المخالفة شرطٌ في النصب، واختلاف المعنى هو الفيصل في هذا النصب، وبذلك يكون المعنى والمبنى قد تضافرا في إبراز المعنى الدقيق للعبارة التي يقع فيها الخلاف.

ويمكن تمثيل قرينة المخالفة هذه كما يلي :

الأصل : العدوُّ أمامُك تحولت إلى العدو أمامَك

ومن = العدوُّ جزءٌ منك إلى العدوُّ في الحيز الذي أمامك

فتغير الضمة إلى فتحة، أدى إلى تغير في المعنى.

فنلحظ المخالفة في الخبر، إذ المبتدأ ثابت في حركته ومعناه.

كما عدّ الكوفيون **المفعول معه** صورة من صور النصب على الخلاف، فذهبوا «الى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ»(٥٩)، إذ لا مماثلة ممكنة من القول استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فأوجب الخلافُ النصبَ.

أما أغلب البصريين فذهبوا كعادتهم إلى الاتكاء على العامل، وهو الفعل الذي هو (استوى)، وانصبّت آراؤهم كلّها لتفسير النصب ليس إلا، واختلفوا في هذا التفسير :

فذهب **الأخفش** إلى أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف؛ لأن الواو بمعنى مع (الظرفية)، فلما حذفت مع وحلّت الواو محلّها فَنُصِبَ ما بعد الواو بدلها.(٦٠)

ورأى **أبو عمر الجرمي** أن العاملَ الواوُ نفسها لخروجها عن معنى العطف(٦١). أما **الزجّاج** فذهب إلى أن العاملَ فعلٌ مضمر بعد الواو، والتقدير في جملة : (استوى الماء والخشبة) هو : استوى الماء ولابسَ الخشبة، منطلقا من أن ما قبل الواو لا يتحمل فيما بعدها(٦١).

ويبدو أن هذا الاختلاف تسرب إلى النحاة المتأخرين :

فقال **ابن يعيش** «اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو مُنْتَهٍ في التعدّي نحو قولك : ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيلَ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، وإنما افتقرت إلى الواو لضعْف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها»(٦٣) ولما كانت الواو تشبه مع في معناها، وأخصر في لفظها أقاموها مكانها ثم انتقل عمل الفعل منها (لعدم صلاحيتها للنصب) إلى ما بعدها كما كان في الاستثناء.(٦٤)

ولكن **الرضي** فسّر وظيفة الواو تفسيراً دلاليا مقبولاً، إذ رأى هذه الواو بمعنى مع، وذلك يعني أن (زيداً) في قولنا : سرت وزيداً، شارك فاعل السير في الحدث في وقت واحد، أمّا في قولنا : سرت أنا وزيدٌ، فإن ذلك يعني أن فاعل السير وزيداً قد تشاركا في المسير وليس في الوقت. كما رأى أن «أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصباً على المعنى المراد من المصاحبة»(٦٥). ورأى **الأشموني** أن الوجهَ النصبُ على معنى مع؛ لأن في ذلك سلامة من التعّسف وتوهين المعنى(٦٦).

أمـا جمهور النحـاة فقـد اختـاروا النصب لعلّة شكليـة محضـة، وهي أن «العطف على الضمير المرفـوع المتصل بـلا تأكيـد بالمنفصـل، وبلا فعل بين المعطـوف والمعطـوف عليـه قبيح».[٦٧]

والمعروف أن المعية أو المصـاحبة قرينة معنويـة : يستفاد منها في الدلالـة على المصاحبة عن غير طريـق العطف أو الحاليّة[٦٨]، وهذا يـدل على أن الحركة تتغير بتغير القصـد، إذ إن النحاة متفقـون على أن العدول عن معنى إلى معنى يقابلـه عدول عن حركـة الى أخرى (من الرفع الى النصب)[٦٩]، فالنصبُ يبـيِّـن مرادَ المتكلم والعطفُ لا يبيّنه[٧٠].

فعندما عجزت نظرية العـامل عن تفسير هذا النصب، واتسعت شقّة الخلاف في تقديره، واضطـربت الآراء في التقديـر والتعليل – إذ لم يغلب على أحـدها الاطـراد – كـانت نظريـة المخالفة أيسر وأدخل الى طبيعـة اللغة، إذ إن تآلف المبنى (النصب)، والمعنى (المخـالفة) كان مسؤولا عن هذا التفسير كما يلي :

استوى الماء والخشبةُ : ← استوى الماء والخشبةَ
العطف والمشاركة ← المصاحبة والمعية
(الرفع) ← (النصب)

ويمكن تحليل الجملة على النحو التالي[٧١] :

(١)

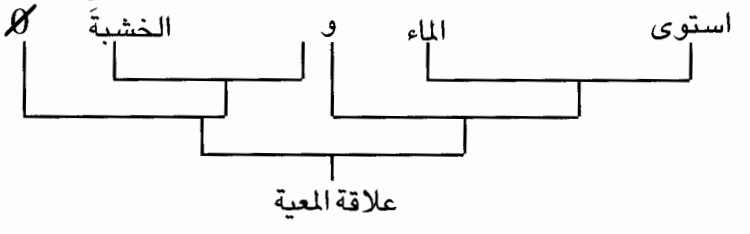

(٢)

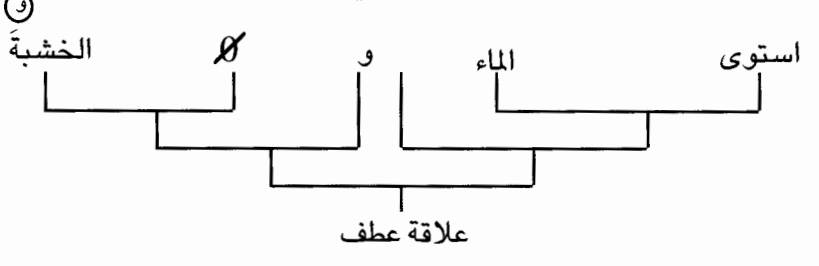

وفي نصب المضارع بعد الحروف (الواو والفاء وأو) على الخلاف قال ابن الأنباري : «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» منصوب على الصّرف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أنْ، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف. أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنّه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» بجزْم الأول وبنصْب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعَيْن، لا منفردَيْن، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتبكاً للنهي، ولو كان في نيّة تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً. . . فلمّا كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفا عنه صارت مخالفتُه للأول وصرفُه عنه ناصباً له. . .»(٧٢).

وقال الرضي :

«وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي إن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما لأنه طرأ على **الفاء** معنى السببية وعلى **الواو** معنى الجمعية وعلى **أو** معنى النهاية أو الاستثناء، وقولهم في نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء».(٧٣).

وذكر الصبان هذا الاتجاه فقال :

«قال الفارضي لأن الثانيَ خبرٌ والأولَ ليس بخبر، لأنه إما نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الإعراب»(٧٤).

وهذه المخالفة مبنية على أن بعض هذه الحروف تقع، في الغالب، بعد الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنّي والعرض. ألا ترى أنك إذا قلت : ايتنا فنكرمَك، لم يكن الجواب أمراً، فاذا قلت : لا تنقطع عنا فنجفوَك لم يكن الجواب نهيا، وإذا قلت : ما تأتينا فتحدثَنا لم يكن الجواب نفياً، واذا قلت : اين بيتُك فأزورَك، لم يكن الجواب استفهاماً وإذا قلت : ليت لي بعيراً فأحجَّ عليه، لم يكن الجواب تمنّياً، وإذا قلت : ألا تنزل فتصيبَ خيرا، لم يكن الجواب عرضا، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا».(٧٥)

وذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بتقدير (أنْ) لأن هذه الحروف (الواو والفاء وأوْ) حروف عطف، وهي بالتالي لا تعمل لأنها غير مختصة، تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة، «وإنما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضمّ الفعل الى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)، لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل».(٧٦) وقد استشعر سيبويه المخالفة في نحو قولنا : لا تأتيني فتحدثَني، فقال : «لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول : لا تأتيني فتحدثَني، ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك، تحول الى الاسم، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضمَّ الفعل الى الاسم، فأضمروا أنْ، لأن أنْ مع الفعل بمنزلة الاسم».(٧٧)

وقد فسّر سيبويه النصب في أمثلة كثيرة تفسيراً يقوم على المعنى ولو أنه لم ينْسَ العامل في النصب (على ما ذكرنا)، فورد في الكتاب على لسان سيبويه أو نقلا عن الخليل أو يونس إلماحات كثيرة تعزّز هذا الاتجاه، ففي تفسير صاحب الكتاب نصبَ الفعل (يخبرنا) في قول ابن أبي الصلت :

ألا رسولٌ لَنا مِنّا فيُخبِرَنا ما بُعْدُ غايتِنا من رأسِ مُجرانا

وفي نحو قولنا : ما أتيتنا فتحدثَنا، يرى أنهم نصبوا الفعلين هنا لأنهم صَرَفوا الكلام عن حدّه، فضعف أن يضمّوا الفعل إلى الاسم، كما هو في قول الشاعر، أو المضارع إلى الماضي، كما هو في الجملة السابقة، وكان النصب أولى(٧٨)، كما أنّه فسّر ترجيح الرفع في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أنّ الله أَنْزَلَ من السّماءِ ماءً فتصْبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً﴾(٧٩)، فقال : «وانما خالف الواجب النفي، لأنك تنقض النفي إذا نصبت، وتغيّر المعنى».(٨٠)

ورأى ابن جني أنّ هناك مخالفةً في المعنى إذا قلت : ما تزورني فتحدثَني (بالنصب)، فإذا رفعت «لم يكن الكلام كلُّه جملةً واحدة بل هو جملتان؛ أي : ما تزورني، فهذه واحدة، وما تحدثني، فهذه أخرى. . . وقول البغداديين إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد. أما الصحيح فقولهم (الصّرْف)، أي يُنْصَرَف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا هو معنى قولنا إن الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بدّ له من ناصب مقتضٍ له، لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني»(٨١).

فكلام ابن جني في أولـه لا يخرج عما ذهب إليه الكـوفيون في الصّرف أو المخـالفة، لكن التمسك بـالعـامل أملى عليه كـلامـاً آخر وهـو أن الصرف لا ينصب، إنما يجب أن يكـون الناصب عاملاً من العوامل اللفظية التـي تواضَـعَ عليها النحويون في نصب المضارع، وعلى رأسـها (أنْ) ولو كانت مقدّرة.

وجـوّز ابن يعيش النصب كـذلك، ففي تفسير إعراب قـولـه تعالى :﴿لا تلْبِسـوا الحَقَّ بالبـاطِلِ وتكْتُموا الحَقّ﴾ قال : «فيجـوز أن يكون (تكتموا) مجزومـاً بالعطف على لفظ لا تلبسوا، فيشاركه في إعرابه، ويكون النهي عن كل واحد منهما، وتقديره : ولا تلبسوا الحق بالبـاطل ولا تكتموا الحق، ويجوز أن يكـون منصوبـاً، وحذف النـون من تكتموا عـلامة النصب، ويكون النهي عن الجمع بينهما».[٨٢]

وكأنّ النصبَ دليلُ المخالفة، وليست المخالفةُ دليلَ النصب، وذلك ما نريد تأكيده، وهو أن المبني (النصب) هنا دليل إلى المعنى، وأن المعنى (الصّرف أو المخـالفة) دليل على المبنى، ولكن مراد ابن يعيش وابن جني، إضـافة إلى ذلك، هو أن ينتصب الفعل بعامل مقـدر وهو (أن).

وكان رأي أبي عمر الجرمي[٨٣] وبعض الكوفيين[٨٤] أنّ هذه الحروفَ ناصبةٌ بنفسها ولا حاجـة إلى تقدير (أنّ) بعـدها. ولكن هـذا الرأي لا يفيد في أن تعطف على كـلام في أوله حادثـة لا تستقيم إعادتها على مـا عطف قبلها، وما يـؤدي هذا المعنى هـو الصّرف. كقول الأخطل :

لا تَنْـــهَ عنْ خُلُـقٍ وتَـــأْتَيَ مثْلَـــهُ عـــــــارٌ عَلَيْـكَ إذا فَعَلْـتَ عَظيـمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلـذلك سمّي صَرْفا، إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله. وقد سمّى الكوفيون الواو في قول الشاعر :

وَلُبْـسُ عَبـــــاءَةٍ وتَقَـــــرَّ عيْنـي أَحَـبُّ إليّ مـن لُبْسِ الشُّفـــــــوفِ

واو الصرف.[٨٥] ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطـوفة على مرفوع قولهم:

لو تُـركت والأسدَ لأكلـك. بنصب الأسد. لأنـه لا يحسن أن تقول لـو تركت وتـرك الأسد لأكلك، فقد تهيبـوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيـه ما حدث في الذي قبلـه. ويجوز أن تردّ هذه المنصوبات على الصّرف إلى ما قبلها وفيها معنى الصرف.(٨٦)

وأجاز الفرّاء النصب على الصّرف في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نستَحْوِذْ عليكم ونَمْنَعَكُم﴾ في قراءة من قرأ (نمنعَكم) بـالنصب. قال : «ولو نصبت على تأويل الصرف، كقـولك في الكلام : ألم نستحوذْ عليكم وقد منعناكم، فيكون مثل قـوله ﴿ولمّا يعلم اللهُ الذين جاهَدوا منْكُم وَيَعْلَمَ الصّابِرين﴾».(٨٧)

وقد ذهب الدكتور تمّام حسان إلى أنّ ما يضامّ الواو في المعية اسم منصوب، وما يضامّ الواو في المصـاحبة مضـارع منصوب، فـالنصب والمعية قـرينتان مشتركتـان، «ومن هنا يتّضح أنّ نصب المضـارع بعد الـواو على المعيـة من نوع نصب المفعـول معـه بعد الـواو ذاتها».(٨٨)

من ذلك كلّـه ندرك أن النصب دلّ على اختـلاف المعنى تماماً كما دلّ الـرفع على معنى آخر.

فعندما نهى الأخطل عن النهي عن الخلق وجزم (تأتي) قصد النهي عن الإتيان بمثل ما تنهى عنه.

ولما أراد النهي عن النهي عن الخلق في الـوقت الـذي تفعل مثلـه نصب (تأتي)، ويمكن تصوير هذا الموقف على النحو التالي :

لا تنه عن خلق وتأتـ (جزم) مثله ⟵ النهي عن الفعلين

لا تنه عن خلق وتأتي (نصب) مثله ⟵ النهي عن الجمع بينهما

فيكون النهي في الأول متسلّطاً على جملتين كل واحدة منهما منفصلة،

لا [ج ١] و لا [ج ٢] ⟵ انقطاع العامل

ويكون النهي في الثاني مستغرقاً جملتين في وقت واحد.

لا [ج ١ و ج ٢] ⟵ اشتراك العامل في الزمن

ويكون ترابط الأحداث كما يلي :

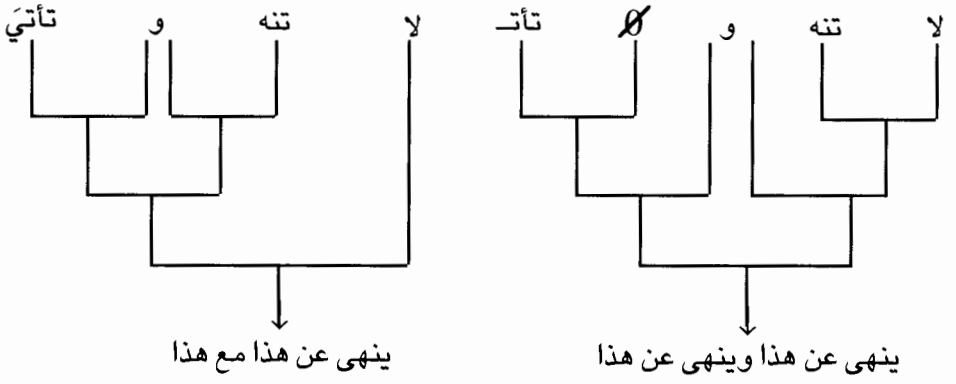

وقد عـزا كثير من النحويين نصب المستثنى (في حال النصب فحسب) إلى المخالفـة، قال سيبويه : «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخْرَج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه مـا قبله كما عمل العشرون في الدّرْهم حين قلت : له عشرون دِرْهَماً، وهـذا قول الخليل رَحمهُ الله، وذلك قولك : أتاني القـوم إلا أباك، ومررْت بالقوم إلا أباك، والقـوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه مـا قبله، ولم يكن صفة، وكان العـامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدّرهم ليس بصفـة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه، وعمل فيها.[٨٩]

وقال ابن يعيش : «اعلم أن الاستثنـاء استفعال من ثنـاه عن الأمر يثنيه إذا صرفـه عنه، فـالاستثناء صرف اللفظ عـن عمومـه بإخـراج المستثنى من أن يتنـاوله الأول، وحقيقتـه تخصيص صفة عـامة، فكل اسستثنـاء تخصيص وليس كلّ تخصيص استثنـاء. . . وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعضٍ من كلٍّ؛ أي إخراجه من أن يتناوله الصدر»[٩٠].

ففي الاستثناء، على هذا النحو، إخراج وصرف ومخالفة اقتضتها طبيعة المعنى، وهو على هـذا التفسير أيضـاً دخول في دائرة المعنـى، ولكن الأمر يختلـف تماماً إذا مـا أريـد تفسير النصب في المستثنى، إذ ليس هنـاك عـامل لفظي حسيّ محدد يكـون مُنْطَلَقَاً للنحـاة في هـذا التفسير، فمنهم من ذهب إلى أنّ علّة النصب تشبّهه بـالمفعول معه، أو هي الفعل بتوسط إلا، أو هي إلا نفسها، أو هي إن المتضمنّة في إلا[٩١]. ولكن الكسائي ذهب إلى أنّ عامل النصب في المستثنى هو مخالفة الأول.[٩٢]

وقد اتضح هـذا الاختلاف في تفسير قولـه تعالى : ﴿قـالَ سآوي إلى جَبَلٍ يعصِمُني مِنَ الماءِ، قـالَ لا عـاصـمَ اليـومَ منْ أمـرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ، وحـالَ بينهما الموجُ فكـان من المغْرَقين﴾.(٩٣)

ففي إعراب (مَنْ) بعـد إلاّ آراء، فرأى الأخفش أنه «يجوز أن يكـون لاذا عصمة؛ أي : لا معصوم، ويكون إلا مَنْ رحم رفعاً بدلاً من العاصم.(٩٤) وذهب العكبري إلى أن الآية يمكن أن تفسر على ثلاثة أوجه : «أحدها أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى : ﴿إلا من رحم﴾ فيـه وجهان : أحدهما هـو استثناء متّصل، (ومن رحم) بمعنـى الراحم، أي لا عاصم إلا الله، والثـاني أنه منقطع؛ أي لكن من رحمه الله يعصم، الوجه الثـاني أن عاصماً بمعنى معصوم، مثل﴿مـاء دافق﴾؛ أي مدفوق، فعلى هذا يكـون الاستثناء متّصلا، أي إلا من رحمه الله. والثـالث أن عـاصما (بمعنى ذا عصمة) على النسب، مثل حـائض وطـالق، والاستثناء على هذا متّصل أيضا».(٩٥)

وقد ذكر أبو حيان أيضا مجمـوعة الآراء في العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه فقال : «ويكون الاستثناء منقطعا؛ أي : لكن من رحمه معصوم، وجوزوا أن يكون (مَن) الله تعالى ؛ أي : لا عاصم إلا الراحم، وأن يكون عـاصم بمعنى ذي عصمة، كما قالوا : لابن، أي : ذو لبن وذو عصمة مطلق على عاصم وعلى معصوم، والمراد بـه هنا المعصوم، أو فاعل بمعنى مفعول. . . وعلى هذين التجويزين يكون استثناءً متصلاً.(٩٦)

ونلحظ أن النحاس قد أجاز الاتصال وعاصم بمعنى معصوم، فتكون ﴿إلا من رحم﴾ في موضع رفع، أو القطع فيكون الثاني ليس من الأول ويكون حينئذٍ في موضع نصب.(٩٧)

ولكن سيبويه قطعه فقال : «هذا باب لا يكون إلا على معنى ولكنّ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمْرِ الله مَنْ رَحِمَ ﴾؛ أي ولكن من رحم.(٩٨)

كما ذهب الزّجـاج إلى هذا الرأي فقـال : «هذا الاستثنـاء ليس من الأول، وموضع (مَنْ) نصب. المعنى، لكن من رحمه الله فإنه معصوم».(٩٩)

وقد كان المعنى هادياً للفرّاء عنـدما وضّح النصب في (مَن) في قوله تعالى : ﴿سآوي إلى جَبَلٍ يعصِمُني من ا لماءِ، قال لا عاصـمَ اليومَ من أمْرِ الله إلا مَنْ رَحم ﴾(١٠٠) لأن المعصوم هنا (مَنْ رحمه الله) خـلاف العاصم (الله)، فكأنـه بمنزلة قـوله «مـا لهم من علم إلا اتباعَ

الظن»، وقد يرفع (اتباع) في قولـه تعالى ﴿ما لهم من علم إلا اتباعُ الظن»[١٠١] و (اليعافير) في قول الشاعر :

وبلـــــــــــدةٍ لَيْـسَ بها أَنيـسٌ إلا اليَعـــــــــــافيرُ وإلا العِيـسُ

لأن من استجـاز الرفع جعل العلـم الظن، والأنيس اليعافير، ولكن لا يجوز أن يكـون المعصوم عاصماً، فلا يجوز إلا إذا جعل العاصم بمعنى المعصوم، وقد ورد ذلك في القرآن والشعر.[١٠٢]

هذا يـدل على أن المعنى كان هـادياً لتقـرير إعـراب المستثنى، ففريق فسّـــر الآية على الاستثنـاء المتصل ليتواءم ذلـك مع إعراب الـرفع، وفـريق آخـر فسّـرها على الاستثنـاء المنقطع ليتواءم مع إعراب النصب. وقد فـرّق الصبّان بين القول : له عليّ عشرةٌ إلا درهماً، وله عليّ عشرةٌ إلا درهمٌ، بأن النصب في الأولى أَكْسَبَ العبارة دلالة خاصة، فهي بمعنى أنّ : لـه عليّ تسعـة، وأمـا في حـال الـرفع فإن العبـارة تعني أنّ : لـــه عليّ عشرة معـايـرة للدّرهم.[١٠٣]

ومجمل الأمر أن الخلاف عامل معنوي في المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه[١٠٤] ولعل مقولة الدكتور المخزومي في هذا المجال قد اكتنفها جانب الصّواب عندمـا قال : «فمقالة الخليل في نصب المستثنى بإلا – عندي – مبعث القول بـالخلاف عند الكوفيين، ولكنّهم رسمـوا له حـدوداً، وطبّقوه في موضـوعات أخرى».[١٠٥] كما رأى الدكتور تمّام حسان أن قرينة الإخـراج في المستثنى قرينة معنوية، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد التي عليهـا المستثنى منه، وتكون (إلا)، «وهي قرينة لفظيـة تضـافرت مـع معنى الإخراج وهـي قرينـة معنـويـة : ليفهم من كليهما ومعهما (النصب)، وغيره من القرائن، معنى الاستثناء».[١٠٦]

وعلى ذلك يكون ترابط عناصر الجمل على النحو التالي :

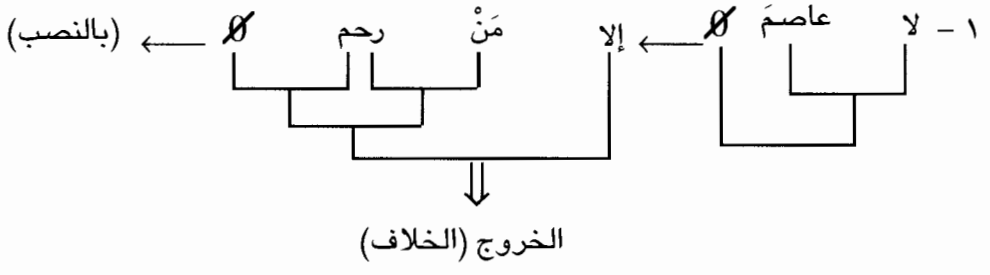

٢ –

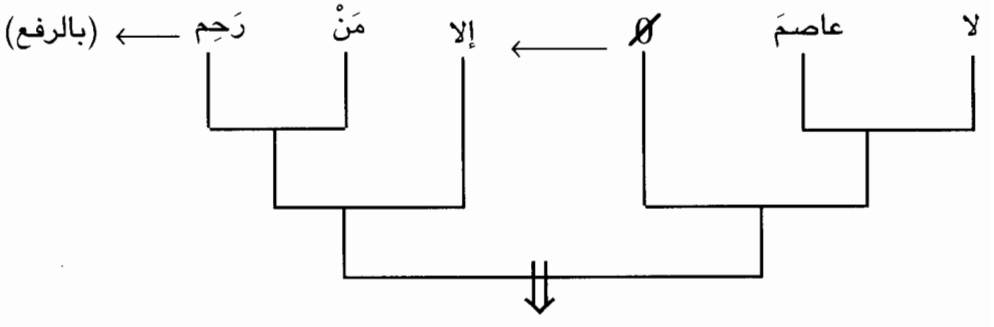

ففي (١) تكـون العلاقـة خروج وانقطاع بـإلا، فخرج ما بعـدها إلى النصـب، وتكون عناصر جملة (من رحم) = من (مفعول) + رحم (فعل) + محذوف (Ø = الله) = المعصوم.

أما في (٢) فتكـون العلاقة عـلاقة ترابط واتصـال، فأتبع ما بعـد إلا لما قبلها على رفع موضع (لا عاصم)، وتكون عناصر جملة (من رحم) = من (فاعل) + رحم (فعل) + ضمير (المفعول) = العاصم.

وأغرى هذا الاتجاهُ الفرّاء بتفسير كثير من ظواهـر النصب بـ (الخلاف)، فقد هداه هذا النظر إلى أن يوجّـه النصب في ﴿ملءُ الارض ذهباً﴾[١٠٧] نحو الخروج أو الخلاف، قـال : «وقوله : فلن يُقبل مـن أحدهم ملءُ الأرض ذهباً، نصبت الذهب لأنـه مفسّـر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخـرج نصبه كنصب قـولك : عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشـاً، ومثله قوله : ﴿أو عَدْل ذلك صياماً﴾.[١٠٨] وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عَدْل ذلك، فالعَـدْل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هـذا المثال ما أضيف الى شيء له قدر، كقولك : عنـدي قَدْرُ قفيز دقيقاً، وقَدْرُ حَمْلةٍ تينـاً، وقَدْرُ رطلين عسلا، فهذه مقاديـر معروفة يخرج الذي بعـدها مفسّـراً، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدلّ على جنس المِقدار، من أي شيء هو : كما أنّك إذا

قلت : عندي عشرون، فقد أَخْبَرْتَ عن عدد مجهول قد تمّ خبره، وجُهل جنسه وبقي تفسيره، فصار هذا مفسراً عنه، فلذلك نُصب».(١٠٩)

ورأى الفراء كذلك أنّ تحويل الفعل من معنى إلى آخر سببٌ في نصب (سفه نفسه) في قوله تعالى :﴿ومن يرغبْ عن مِلَّةِ إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه﴾.(١١٠)

«قال الفراء : لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسّراً ليدلّ على أن السَّفَهَ فيه، وكان حكمه أن يكون : سَفُهَ زيدٌ نفساً، لأن المفسّر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً.(١١١)

وفي مسألة «ضربي زيداً قائماً»(١١٢) جوّز الفراء نصب (قائماً) على الحال، ولكن الكسائي وهشاماً(١١٣)، ذهبا إلى أن (قائماً) إن كانت خبراً وليست عيْناً للمبتدأ، لأن القائم (زيد) لا الضرب، فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأنه عند الكوفيين يوجب النصْب.(١١٤)

وهما بذلك قد قاسا على نصب الخبر إذا كان ظرفا على الخلاف، ويلحظ أن هذه المسألة هي إحدى المسائل التي قال فيها غير الفرّاء أنّ الاسم هنا منصوب على الخلاف.

وفي نصب المتعجب منه في نحو : ما أحسن زيداً، أقوال، أحدها أن (زيدا) مفعول به، ورأى الفراء أنه نُصِب على حدّ نصب (الأب) في : زيد كريم الأبَ، وعامة الكوفيين أن (زيداً) خبر (ما) بناء على نصب الخبرية بالخلاف.(١١٥)

وفي قوله تعالى : ﴿بلى قادِرينَ على أنْ نسوّيَ بنانَه﴾(١١٦) نصبت (قادرين على الخروج من (نجمع)، كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك، بلى نقوى قادرين، بل نقوى مقتدرين على أكثر من ذا.

وخطّأ الفراء التفسير القائم على الشّكْل، ولو أن العامل هو نفسه (الصرف). فقال :

«وقول الناس : بلى نقدر، فلما صُرِفَت إلى قادرين نصبت – خطأ، لأن الفعل لا يُنْصَبُ بتحويله من يفعل إلى فاعل».(١١٧) فمفهوم الصرف الذي رآه الفراء هو ردّ الشيء عن وجهه.

فأكثر ما نلاحظ أن هذه العوامل التي تتصل بالمعنى لها ارتباط ما بالاستخدام الوظيفي للغة من ناحية، كما أنها تربط المبنى بالمعنى، وهي بالتحديد تربط النصْب

بالقصْد. أو الاهتمام، أو الإفصاح، ألا نـرى أن المفسرين قصدوا إلى هذا الربط في الخروج ممّا حاروا في علّة إعرابه في بعْض آيـات القرآن الكريم، واختلفوا في وجوه تفسيره ليستقيمَ المعنى ويتّسقَ مع استقـامـة المبنى، ومن ذلك جعْلهم المعنى من عـوامل النصب في قولـه تعالى:

﴿ليس البرَّ أن تـولّـوا. . . والموفـون بعهدهِـم إذا عاهَـدوا، والصـابـرينَ في البأسـاءِ والضرّاء﴾[١١٨] فقـد انتصبت (الصـابـرين) على المدْح والحثّ على الصّبْر.[١١٩] وفي قوله تعالى:

﴿لكن الراسِخونَ في العِلْم منهم والمُؤمنونَ يُؤمِنـونَ بما أُنزلَ إليْك، وما أُنزلَ من قبْلِكَ والمقيمين الصّلاةَ. . .﴾[١٢٠] فانتصبت (المقيمين) على المَدْح.[١٢١]

وقد يستغرق عـامل الخلاف أبواباً أخرى من النحو، فخروج الاسم ومـا ضارعه على الإسناد من أحد نَمَطَيْـه (الجملة الاسمية أو الفعلية) يعـدّ خِلافاً وكأنّ الخلافَ من مبنى إلى مبنى شكّل الخلاف اللفظي كما هو الحال في أساليب الإغـراء والتحذير والاختصاص، أو كان الخلاف من معنى إلى معنى شكّل الخلاف المعنوي كما مـرّ. فإن قلنا مثلا : الأسدُ (بالرفع) تبـادر إلى الذهن أن (الأسد) لا بدّ أن يكونَ طَرَفا مـن أطراف الإسناد (مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً) حُذف طرفه الثاني لدلالـة خاصة. أما إذا قلْنا : الأسدَ (بالنصب) فإننا لم نعهد هذه المخالفة في الأسناد، فلا بـدّ أن تكون الفتحة قد أدت معنى لم تُؤَدِّه الضمة وهو هنا التحذير. فالتبادل قائم بين دلالة العبـارة وتركيبها. وهذا الإحساس بطبيعة الاتساق اللغـوي بين التركيب والمعنى هـو الـذي استلهمـه الفـراء عنـدمـا تفتّق ذهنـه عن هـذا النظر.[١٢٢]

وقال الدكتور أحمد علم الديـن الجندي في تفسير النصب في الأسماء المختصة : «قالوا بحذف العـامل في التحذير والإغـراء والمنصوب على الاختصاص، والحقيقـة لا حذف ولا تقـدير، فإذا قلت نحن المصريين عَبَرْنـا القنـال، بالـرفع، حيث لا تخصيص، فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة، وهذا رأي الكوفيين، ثم إن أمثال تلك الأساليب لا يضرّها مخالفة قواعـد النحاة من العمل والعامل والحذف والتقدير، لأن لها طريقـاً خاصّاً عبرت لغة العاطفة والانفعال».[١٢٣]

ويمكن تصوير التحويل الذي يطرأ على بعض هذه الأساليب على النحو التالي :

* نحن العربُ. . . تحولت الى نحن العربَ (بالفتحة) ⟸ للاختصاص.

* هذا الأسدُ ⟸ ∅ الأسدُ (بالحذف) ⟸ الأسدَ (بالفتحة) ⟸ للاغراء.

* إليك الكتاب ⟸ إليك الكتابَ (بالفتحة) ⟸ الحثّ والطلب.

فالمعنى في كلّ هذه الأساليب يفرض وجوهاً من الإعراب متعدّدة، والخروج من معنى إلى معنى يفرض الخروج من مبنى إلى مبنى أو من حركة إعرابية إلى أخرى. وهذا الاهتمام بالمعنى هو الذي وجّه كثيراً من القواعد النحوية حتى في أطوار تأسيسها الأولى إلى الشكل الذي هي عليه.(١٢٤)

ولعلّنا نستخلص بعد هذا كلّه أن الاتجاه إلى ربط المبنى بالمعنى، والاهتمام بالقصد والهدف من التركيب اللغوي مذهبٌ عرفه نفرٌ من النحاة اتّسمت أنظارهم بالواقعية والإحساس الوظيفي من التركيب اللغوي مذهبٌ عرفه نفرٌ من النحاة اتّسمت أنظارهم بالواقعية والإحساس الوظيفي للغة، وأن النصب على الخلاف منهج أصّل هذه السمة وعمّقها. ولو عمل بهذا الاتجاه في بعض أبواب النحو لحلّ كثيراً من أحجيات الإعراب التي اصطدمت في تفسيرها الآراء، وتعددت في عِلَلِها المناهج، كما لَحَظْنا في الأبواب التي عَرَضَ لها هذا المقال.

فلو عمد نحاتنا المحدثُون إلى توسيع مدى هذا المنهج وبيان أغراضه ومراميه وتجلية مناطق الغموض فيه وتحديد مجالات الأخذ به لكان معوانا قويًّا للتخلّص من جانب من مجادلات القدماء وتمحّلاتهم(١٢٥) ولأدخل فيه من أبواب النحو ما عدّه النحويون ضرورة أو شاذًّا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وفي الحق أن هذا الاتجاه يريح الدارسين من عناء التقدير والتمحّل والاختلاف في وقت هم فيه أشد حاجة إلى مسائل أخرى أكثر لزوماً واتساعاً ووظيفيةً في اللغة أو في غيرها، فاختلاف الحياة بين ماض بسيط مريح وحاضر معقّد متشابك يوجب اختلافا في طرائق التفكير، كما يملي الموازنة بين كمّ هذه القضايا وكيفها.

الهوامش

(١) أنظر ذلك في :

- أبي منصور الأزهري، **تهذيب اللغة**، المجلد الأول، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٤، ١/ ٩.
- وأبي سعيد السيرافي، أخبار **النحويين البصريين**.
- وجلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة**، المجلد الأول، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٥٧.
- وجلال الدين السيوطي، **المزهر**، المجلد الثاني، تحقيق محمد جاد المولى ورفيقيه، دار التراث، القاهرة (د.ت)، ص ٣٧٣.
- وياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، المجلد ٢٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت)، ص ١٣.

(٢) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، الجامعة الأردنية، ١٩٧٦، ص ١٦.

(٣) انظر قولة الخليل في : **الإيضاح في علل النحو للزجاجي**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٩، ص ٦٥.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت المجلد الأول ص ١٤٥.

(٥) الخصائص لابن جني ١/ ٨٨، وانظر كذلك : **الخصائص** ١/ ١٧٨-١٨٠، ١/ ٢٥٠.

(٦) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٣٠.

(٧) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف ١٩٨٨، ص ٢١.

(٨) العوامل المائة النحوية ٨٣-٨٦.

(٩) السيد رزق الطويل، **الخلاف بين النحويين**، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٤، ص ١٨٤، من العوامل التي مال الكوفيون إلى أن تباشر العمل بنفسها ما كان محور المسائل ٣٤، ٥٥، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣ من : أبي البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د.ت).

(١٠) **الإيضاح في علل النحو** ٧٠-٧١.

وجلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر**، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، المجلد الأول ص ١٨٦.

(١١) سيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق : عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٦، المجلد الرابع، ص ٢٤١.

(١٢) **الخصائص** ١/ ١١٠.

وانظر : محمود حسني، **المدرسة البغدادية**، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٧٠.

(١٣) **الخصائص** ١/ ١١١

(١٤) الرضيّ الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت) المجلد الأول، ص ٢٥.

(١٥) **الردّ على النحاة** ٧٨.

(١٦) **الردّ على النحاة** ٧٨.

(١٧) انظر : **الإيضاح في علل النحو** ٦٩، **والخصائص** ١/ ٣٥، **وشرح الكافية للرضي** ١/ ١٨، وأحمد بن فارس، **الصاحبي**، تحقيق : مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٣، ص ١٦١، وموفق الدين بن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، المجلد ١، ص ٧٢.

(١٨) انظر : ابراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩، ص ٥٠، ومهدي المخزومي، **في النحو العربي - نقد وتوجيه**، المكتبة المصرية، بيروت ١٩٦٤، ص ٦٧، وابراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص ٢٣٧ - وفيه شايع رأي قطرب في أن الحركات إنما يحتاج إليها لوصل الكلام.

(١٩) تمام حسان «القرائن وأمن اللبس»، **مجلة اللسان العربي**، (سنة ١٩٧٤)، المجلّد ١١، (العدد ١)، الرباط ص ٢٨٦-٢٨٧.

وتمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٠٤.

(٢٠) أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير**، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤، ص

٤٨، وإلى هذا ذهب عبد القادر المهيري، **اللسانيات واللغة العربية**، تونس ١٩٧٨، ص ٦٧.

(٢١) انظر : محمد حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية**، الكويت ١٩٨٤، ص ١٩٩.

(٢٢) خليل العمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، **عالم المعرفة**، جدّة، ١٩٨٤، ص ١٥٦-١٦٤، وانظر : خليل العمايرة، **العامل النحوي**، إربد ١٩٨٥، ص ٩٢.

وخليل العمايرة، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٧، ص ٣٠-٣١.

(٢٣) انظر : **في تاريخ العربية** ١٣٦-١٣٧. ورأى الدكتور عبد الرحمن أيوب أن اعتماد الفصحى على الإعراب ليس اعتماداً كاملا (عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، الجزء الأول، ص ٢٢-٢٣.

(٢٤) اسماعيل العمايرة «نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط»، **مجلة دراسات**، (سنة ١٩٨٤)، المجلد ١١، (العدد ٤)، الجامعة الأردنية، ص ١٣٥-١٤٤.

(٢٥) انظر هذه الآراء في :
- **الخصائص** ١ / ٤٩، ٧٨، **وشرح الكافية** ١ / ٢٠،
- علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٠، المجلد الثاني، ص ٣٧٥.
- جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠، المجلد الأول، ص ٦٤.

(٢٦) ابراهيم البنّا، **أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو**. دار بو سلافة للنشر والتوزيع، تونس ١٩٨٦، ص ٧٤-٧٦.

(٢٧) انظر هذه الآراء في :
- إحياء النحو ٥٠، **وفي النحو العربي - نقد وتوجيه** ٩٨-٩٩،
- رمضان عبد التواب، **فصول في فقه اللغة العربية** - مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠، ص ٣٩٢.

(٢٨) انظر : **س** ١٦١-١٦٧.

(٢٩) المزهر ٢/ ٣٧٣.

(٣٠) **الإنصاف** ١/ ٤٤-٥١، المسألة ٥.

(٣١) انظر آراء المحدثين في النحو الكوفي مجتمعة في :

- **فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية** (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عين شمس ١٩٨٩، ص ١٨٥-١٩١.

(٣٢) أبو بكر الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٣١

* جاء في **لسان العرب** مادة (صرف) أن الصرف هو مخالفة الفعل الثاني الأول، وهو بالتالي ردّ الشيء عن وجهه.

(٣٣) **كتاب سيبويه** ٣/ ٣١.

(٣٤) **كتاب سيبويه** ٢/ ٣٣٠.

(٣٥) **كتاب سيبويه** ٢/ ١١٨.

(٣٦) **الهمع** ٣/ ٢٥٣.

(٣٧) **شرح المفصل** ٧/ ٢١، وانظر : **الأشباه والنظائر** ٢/ ٢٤٤.

(٣٨) **شرح الكافية** ٢/ ٢٤١.

(٣٩) **الإنصاف**، ٢/ ٥٥٥-٥٥٧؛ المسألة ٧٥.

(٤٠) أبو زكريا الفراء، **معاني القرآن للفراء**، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠، المجلد الأول، ص ٣٤، وانظر ذلك أيضا في مناقشة الفراء قضية «لا عاصم. . .» (معاني القرآن ٢/ ١٥).

(٤١) **معاني القرآن** للفراء ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٤٢) مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢٩٢-٢٩٩.

وانظر : في التحليل اللغوي ٦٤.

(٤٣) عبد الرحمن السيد، **مدرسة البصرة النحوية**، دار المعارف، القاهرة (د.ت)، ص ٣٠٣.

(٤٤) عبد الحميد حسن، **القواعد النحوية – مادتها وطريقتها**، مطبعة العلوم، القاهرة ١٩٤٦، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤٥) **الإنصاف**، ١ / ٢٤٥-٢٤٧، المسألة ٢٩.

وانظر : جمال الدين بن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د.ت)، الجزء الثاني، ص ٤٣٣.

(٤٦) **شرح الكافية** للرضي ١ / ٩٢.

(٤٧) **شرح المفصل** لابن يعيش ١ / ٩٠.

(٤٨) **الإنصاف**، ١ / ٢٤٥-٢٤٧، المسألة ٢٩.

(٤٩) **الهمع** ٢ / ٢١-٢٢.

(٥٠) **شرح المفصل** ١ / ٩٠.

(٥١) بهاء الدين بن عقيل، **شرح ابن عقيل**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٠، المجلد الأول، ص ١٨٣.

(٥٢) **الهمع** ٢ / ٢٥٤ – والأحمر هو علي بن المبارك، تلميذ الكسائي، كوفي النزعة.

(٥٣) **الهمع** ٣ / ٧.

(٥٤) **الهمع** ٢ / ٨.

(٥٥) **الهمع** ٢ / ٢٥.

(٥٦) انظر : **مغني اللبيب** ٢ / ٣٧٦.

(٥٧) **مغني اللبيب** ٢ / ٣٧٦، وانظر : علي بن محمد الأشموني، **شرح الأشموني**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥، ١ / ١٦٩.

(٥٨) **سبأ** / ١٢ .

(٥٩) **الإنصاف** ١ / ٢٤٨-٢٥٠، المسألة ٣٠، **وشرح المفصل** ٢ / ٤٨-٥٠.

(٦٠) **شرح الكافية** ١ / ١٩٥، **وشرح المفصل** ٢ / ٤٩.

(٦١) انظر : **الإنصاف** ٢ / ٥٥٥-٥٥٧، المسألة ٧٥، وكان هذا رأي الجرجاني كذلك (انظر: العوامل المائة ١٨٧-١٨٨).

(٦٢) انظر : **الإنصاف**، ١ / ٢٤٨-٢٥٠، المسألة ٣٠.

(٦٣) **شرح المفصل** ٢ / ٤٨، وانظر :
أبو بكر بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، ص ٢١١.

(٦٤) انظر : **شرح المفصل** ٢ / ٤٩، **وشرح الكافية** ١ / ١٩٥.

(٦٥) **شرح الكافية** ١ / ١٩٤.

(٦٦) **شرح الأشموني** ١ / ٢٢٥.

(٦٧) **شرح الكافية** ١ / ١٩٦.

(٦٨) **اللغة العربية معناها ومبناها** ١٩٦.

(٦٩) انظر : **شرح الأشموني** ٢ / ٤٠٠.

(٧٠) **الهمع** ٣ / ٢٤٤.

(٧١) انظر **في نحو اللغة وتراكيبها** للدكتور خليل عمايرة ١٦٨.

(٧٢) **الإنصاف** ٢ / ٥٥٥-٥٥٧، المسألة ٧٥، و ٢ / ٥٥٧-٥٥٩، المسألة ٧٦.

(٧٣) **شرح الكافية** ٢ / ٢٤١.

(٧٤) محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، المجلّد الثالث، ص ٣٠٥.

(٧٥) **الإنصاف** ٢ / ٥٥٧-٥٥٩، المسألة ٧٦.

(٧٦) **الإنصاف** ٢ / ٥٥٥-٥٥٩، المسألتان ٧٥، ٧٦، وانظر **شرح الأشموني** ٣ / ٥٦٥.

(٧٧) **كتاب سيبويه** ٣ / ٢٨.

(٧٨) **كتاب سيبويه** ٣ / ٣١-٣٥.

(٧٩) **الحج** / ٦٣.

(٨٠) **كتاب سيبويه** ٣ / ٤٠.

(٨١) أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥، المجلّد الأول، ص ٢٧٥.

(٨٢) **شرح المفصل** ٧ / ٣٤.

(٨٣) **الإنصاف** ٢ / ٥٥٥-٥٥٩، المسألتان ٧٥، ٧٦، والآية من : **البقرة** / ٤٢.

(٨٤) **شرح الأشموني** ٣ / ٥٦٥.

(٨٥) **مغني اللبيب** ٢ / ٣٦١.

(٨٦) **معاني القرآن للفراء** ١ / ٣٣-٣٤، ٢٣٥- والآية من : **النساء** / ١٤١.

(٨٧) **معاني القرآن** للفراء ١ / ٢٩٢. ، والآية من سورة آل عمران / ١٤٢.

(٨٨) **اللغة العربية معناها ومبناها** ١٩٦

(٨٩) **كتاب سيبويه** ٢ / ٣٣٠-٣٣١.

(٩٠) **شرح المفصل** ١ / ٧٥-٧٦ وانظر : الهمع ٣ / ٢٤٨.

(٩١) انظر :

- أبو البركات بن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧، ص ٢٠١-٢٠٢.
- **شرح المفصل** ١ / ٧٦، **والهمع** ٣ / ٢٥٢-٢٥٣، **والإنصاف** ١ / ٢٦٠-٢٦٥، المسألة ٣٤.

(٩٢) **الهمع** ٣ / ٢٥٣.

(٩٣) **هود** / ٤٣.

(٩٤) أبو الحسن الأخفش، **معاني القرآن**، تحقيق : فائز فارس، دار البشير، عمّان ١٩٧٩، المجلّد الثاني، ص ٣٥٣.

(٩٥) أبو البقاء العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن**، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩، ص ٢ / ٣٩.

(٩٦) أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، ١٩٨٣، المجلد الخامس، ص ٢٢٧.

(٩٧) أبو جعفر النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق : زهير زاهد، بغداد ١٩٧٩، المجلد الثاني، ص ٩٣.

(٩٨) **كتاب سيبويه** ٢ / ٣٢٥.

(٩٩) أبو اسحاق الزجاج، **معاني القرآن و إعرابه**، تحقيق : عبد الجليل شلبي، لبنان ١٩٧٢، المجلد الثالث، ص ٥٤-٥٥.

(١٠٠) **هود** / ٤٣.

(١٠١) **النساء** / ١٥٧.

(١٠٢) **معاني القرآن** للفراء ٢ / ١٥-١٦، وجعله السيوطي من المنقطع (**الهمع** ٣ / ٢٤٩-٢٤٩).

(١٠٣) **حاشية الصبان** ٢ / ١٢١.

(١٠٤) **في التحليل اللغوي** ٦٤.

(١٠٥) **مدرسة الكوفة** ٢٩٤.

(١٠٦) **اللغة العربية معناها ومبناها** ١٩٩-٢٠٠.

(١٠٧) **آل عمران** / ٩١.

(١٠٨) **المائدة** / ٩٥.

(١٠٩) **معاني القرآن للفراء** ١ / ٢٢٥-٢٢٦.

(١١٠) **البقرة** / ١٣٠.

(١١١) **شرح الكافية** ١ / ٢٢٣.

(١١٢) اختلف في اعراب المبتدأ، وفي تحديد الخبر، وفي العائد على المبتدأ وصاحب الحال. . . وهنا قصرنا الرأي في نصب (قائما) لما لها من العلاقة بالبحث.

(١١٣) هشام بن معاوية، كوفي النزعة، وتلميذ الكسائي.

(١١٤) **همع الهوامع** ٢ / ٤٥.

(١١٥) **همع الهوامع** ٥ / ٥٦.

(١١٦) **القيامة** / ٤.

(١١٧) **معاني القرآن للفراء** ١ / ٢٢٥-٢٢٦.

(١١٨) **البقرة** / ١٣٠.

(١١٩) **شرح الكافية** ١ / ٢٢٣.

(١٢٠) اختلف في إعراب المبتدأ، وفي تحديد الخبر، وفي العائد، ولكننا قصرنا الرأي في نصب (قائماً)، لما لها من العلاقة بالبحث.

(١٢١) هشام بن معاوية، كوفي النزعة، تلميذ الكسائي.

(١٢٢) **الهمع** ٢ / ٤٥.

(١٢٣) أحمد علم الدين الجندي «في الإعراب ومشكلاته»، **مجلة مجمع اللغة العربية** بالقاهرة، الجزء ٤٦، (١٩٨٠)، ص ١٣٧.

(١٢٤) مازن المبارك، **النحو العربي (العلة النحوية)**، دار الفكر، بيروت ١٩٧٤، ص ٥٨.

(١٢٥) **مدرسة الكوفة** ٢٩٧.

قائمة المراجع

١ – أخبار النحويين البصريين للسيرافي – تحقيق محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام، القاهرة ١٩٨٥.

٢ – أصول النحو وأصول النحاة للدكتور تمّام حسان، مقال في مجلة المناهل، العدد العاشر، ١٩٧٧.

٣ – إنباه الرواة للقفطي – تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم – دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.

٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، دار الفكر.

٥ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق مازن المبارك – دار النفائس، بيروت ١٩٧٩.

٦ – بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر ١٩٧٩.

٧ – التبصرة والتذكرة للصيمري – تحقيق فتحي أحمد الدين – جامعة أم القرى ١٩٨٢.

٨ – تهذيب اللغة للأزهري – تحقيق عبد السلام هارون – المؤلسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٤.

٩ – التيار القياسي في مدرسة البصرة للدكتور أحمد مكي الأنصاري، مقال في مجلة حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة، مجلد ٢٤، ١٩٦٢.

١٠ – دراسة في النحو البصري والكوفي للدكتور سامي عوض، جامعة تشرين ١٩٨٢.

١١ – الخصائص لابن جني – تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

١٢ – الخلاف بين نحاة البصرة لعطا موسى (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك ١٩٨٥.

١٣ – الخلاف بين النحويين للدكتور السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٤.

١٤ – شذور الذهب لابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٦٥.

١٥ – شرح الأشموني – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥.

١٦ – شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

١٨- طبقات الشعراء لابن سلاّم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.

١٩- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم - دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.

٢٠- فاتحة الإعراب للاسفراييني - تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك ١٩٨١.

٢١- الفهرست لابن النديم - تحقيق رضا تجدد - طهران ١٩٧١.

٢٢- في تاريخ العربية للدكتور نهاد الموسى، الجامعة الاردنية ١٩٧٦.

٢٣- الكامل للمبرد، مكتبة المعارف، بيروت.

٢٤- كتاب سيبويه - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - عالم الكتب، بيروت ١٩٦٦.

٢٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سازكين، نشر محمد الخانجي بمصر ١٩٥٤.

٢٦- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف، القاهرة ١٣٨١هـ

٢٧- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.

٢٨- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

٢٩- مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨.

٣٠- المذاهب النحوية للسنجرجي، المكاتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٥.

٣١- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٥.

٣٢- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي ١٩٧٤.

٣٣- المزهر للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، دار التراث، القاهرة.

٣٤- مصادر الشعر الجاهلي - للدكتور ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

٣٥- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠.

٣٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٧- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٣٨- المفصّل في تاريخ النحو للدكتور محمد الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩.

٣٩- المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب، بيروت.

٤٠- ملامح النظر النحوي الكوفي للدكتور فارس عيسى (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٩.

٤١- من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٩٧٨.

٤٢- الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي - تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي، دمشق.

٤٣- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠.

٤٤- النحو العربي نقد وبناء للدكتور ابراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت ١٩٦٨.

٤٥- نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري - تحقيق إبراهيم السامرائي - مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٩.

٤٦- نشأة الخلاف في النحو للدكتور مصطفى السقّا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ ٩، ١٩٥٧.

٤٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تصحيح ومراجعة علي محمد الصباغ - دار الفكر.

٤٨- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت ١٩٦٨.

٤٩- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق إحسان عباس - دار صادر، بيروت ١٩٧٧.

٥٠- همع الهوامع للسيوطي - تحقيق عبد العال مكرّم - دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٨٠.

٥١- يونس البصري للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.